

## تقرير خاص عن أهم التطورات الاقتصادية والمصرفية والمالية العربية والعالمية العدد السابع لشهر آب ٢٠٢٠

### العراق

أخذ البنك المركزي العراقي عدد من الإجراءات من أجل التخفيف من حدة أزمة كورونا ولاسيما المرتبطة بالقطاع الخاص وأهمها:

- ١- المضي قدماً في إطلاق شركة الودائع بغية تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي وزيادة الثقة به واستقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي.
- ٢- لأغراض دعم السيولة تم تخفيض نسبة الاحتياطي الاضامى المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون بنسبة (١٣%) للدينار العراقي فقط بدلاً من (١٥%) لمدة (٦) أشهر على أن يتم الإبقاء على الودائع الأجلة بنسبة (١٠%) لكافة المصارف، في حين إن النسبة على الودائع الأجلة لدى المصارف الإسلامية هي (٥%).
- ٣- تفعيل العمل بضوابط إدارة مراكز النقد الأجنبي حسب المادة (٥٣) من تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ التي تنص على (التحوط لمخاطر تغيير أسعار صرف النقد الأجنبي من مراكز النقد الأجنبي لكل عملة ...) مع تعديل الحد الأعلى لمركز النقد الإجمالي لتصبح بنسبة (٢٠%) من رأسمال المصرف والاحتياطيات السليمة بدلاً من (٤٠%) من مجموع الأموال الخاصة، وعلى المصارف تطبيق ضوابط تعليمات مراكز النقد الأجنبي قبل نهاية عام ٢٠٢٠ وتخفيض مركزها المفتوح (دائن ومدين) بشكل تدريجي. فضلاً عن توظيف فائض سيولة المصرف بالشكل السليم وحسب سلم آجال الاستحقاق الصادرة عن هذا البنك، وإيقاف المصارف المتجاوزة للحد الأعلى لمراكز النقد الأجنبي المدينة عن الدخول الى نافذة بيع العملة الأجنبية حسب الجدول الزمني المحدد أعلاه لحين قيامها بتصفية هذه المراكز المدينة.
- ٤- مع استمرار التداعيات الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا وما فرضته من قيود كَبَلت النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الإنتاجية والخدمية وهبوط إيرادات النفط، قرر البنك المركزي العراقي تعزيز سيولة "المشروعات القائمة" التي تم تمويلها من مبادرة (الواحد ترليون) بمبلغ (٥) مليون دينار للراغبين بذلك، بضمانات المشروع ذاته لقاء عمولات إدارية وبدون فائدة.
- ٥- قام البنك المركزي بتقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الإقراض، إذ وجه البنك المركزي المصارف والشركات الضامنة تخفيض الفائدة من (٤,٨%) الى (٣,٥%) للمقترضين ضمن شريحة (١-٢٠) مليون دينار، وتخفيض فائدة القروض المصرفية من شريحة (٢١ مليون - ١ مليار) دينار بعد أن كانت (٦,٣%) لتصبح (٤%). ودعى البنك المركزي أيضاً المصارف الى مراعاة المشروعات ذات العلاقة بقطاعات السياحة والفنادق والمطاعم، التي قد يطول تعافيتها بدراسة تأجيل اقساطها لفترة أطول حتى التعافي من أزمة الجائحة.

- ٦- أعلن البنك المركزي العراقي عن تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاثة أشهر، ويشمل ذلك قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي، على أن لا تترتب أية زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل.
- ٧- عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها ضوابط أدوات التمويل الإسلامي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III للمصارف التقليدية وتعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية ( ISO 22401 ) وضوابط تنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزدوجي خدمة الحوالات الأجنبية، فيما يستمر البنك المركزي العراقي بتعزيز مستوى الشمول المالي ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.
- ٨- في مجال التقنيات المالية الحديثة والتي تعتبر الحل الأمثل لمواجهة أزمة فايروس كورونا حيث تمكن المستفيدين من القيام بالعمليات المالية والمصرفية عن بُعد وقلل من استخدام الأوراق النقدية التي تعتبر من الوسائل الناقلة للفايروس، ومن الأمثلة على التقنيات المالية، الدفع باستخدام المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف النقال، وتوفير التطبيقات من قبل المصارف ومزودي خدمات الدفع التي تمكن الزبائن من سهولة الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية والشراء عن طريق الانترنت.
- ٩- كما قام البنك المركزي بإصدار قرار بتأجيل العمولة المترتبة على التجار، عند استخدام أدوات الدفع الالكتروني ولمدة ستة أشهر.

## مصر

### الحفاظ على مكتسبات الإصلاح الاقتصادي

أعلن البنك المصري بتاريخ ١٠/٥/٢٠٢٠ عن اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري، والتي ساعدت على نحو كبير في دعم الأداء الاقتصادي، وأسهمت في التخفيف من التأثير السلبي للوباء على الشركات، وايضاً على الافراد والطبقات الاجتماعية المختلفة، والحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد منذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ أصدر البنك المركزي تقريراً يذكر فيه مجموعة من الإجراءات وتضمنت ما يلي:

- قرار تخفيض أسعار الفائدة بنسبة ٣% (تم في منتصف آذار الماضي).
- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، والتي تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي وقروض الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، مع عدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد.
- تيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني، للحد من التعاملات النقدية مع الغاء الرسوم والعمولات المطبقة في نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية، والمحافظ الإلكترونية لمدة ٦ أشهر، وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ٣ أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها.

- إتاحة التمويل اللازم لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً، بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية.
- تعديل سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي ليصبح ٨% متناقصة بدلاً من ١٠% وشملت مبادرات التمويل العقاري لمتوسطي الدخل ومبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي.
- دعم قطاع السياحة، حيث أعلن البنك المركزي عن مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة واساطيل النقل السياحي وزيادة المبلغ المخصص للمبادرة، ومنح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين.
- مبادرة الأشخاص الاعتبارية (الشركات): في حالة قيام عميل من الأشخاص الاعتبارية (الشركات) لجميع القطاعات سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية، من ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة.
- مبادرة للعملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) البالغ إجمالي مديونياتهم (دون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك اقل من مليون جنيه.
- إتاحة مبلغ ١٠٠ مليار جنيه للقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي من خلال البنوك بسعر عائد ٨% متناقص لتمويل شركات القطاع الصناعي والشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي.
- تخصيص مبلغ ٥٠ مليار جنيه لصالح التمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك بسعر عائد ٨% يحسب على أساس متناقص لمدة حدها الأقصى ٢٠ سنة بشروط جيدة.
- تمكين البنوك من القيام بمهامها على أفضل وجه في ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها العالم حالياً.
- الغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الافراد الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية مع تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد وإلغاء حظر التعامل معهم.
- إعفاء البنوك لمدة عام من احتساب زيادة رأس المال وذلك بهدف مقابلة مخاطر المركز الائتماني الأكبر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة ٥٠% من محفظة البنك الائتمانية.
- السماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة مع استبعاد تأثير تأجيل سداد القروض لمدة ٦ أشهر على الميزانيات ولا يتم اعتبارها مؤشراً على تعثر العملاء عن السداد.

#### الملاحظات:

- إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية مع بداية انتشار فيروس كورونا قد أدت الى حماية الاقتصاد المصري من التداعيات بشكل كبير من التضرر جراء تداعيات الفيروس، وتأتي قدرة الاقتصاد المصري على تخطي الأزمة من تميزه بالتنوع والطاقة الإنتاجية الموجودة في مصر المتمثلة في الموارد البشرية والمواد الأولية، كما جاء تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو في ضوء التطورات والأوضاع العالمية الحالية كأجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

- تركز الحكومة المصرية جهودها في هذه المرحلة على تحقيق هدفين رئيسيين هما: توفير حياة كريمة للمواطن المصري خلال الازمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الازمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الازمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً.
- لم تتوقف عجلة الإنتاج في مصر إذ لم تغلق المصانع أبوابها ولم يتم إيقاف العمل بالمشاريع التي يتم تنفيذها وذلك لعدم التأثير على المستوى الاقتصادي للبلاد والحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي.

### البنك المركزي المصري يعلن عن سداد مصر ديوناً بقيمة ٤٤,٦ مليار دولار خلال خمس سنوات

أعلن البنك المركزي المصري في تقرير صادر عنه بشأن الأوضاع الخارجية للاقتصاد المصري، بأنه تم سداد ديون خارجية مستحقة على البلاد بقيمة ٤٤,٦ مليار دولار خلال السنوات المالية للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ في إطار خطة الدولة لإعادة هيكلة الديون الخارجية، وبين التقرير إن الالتزامات الخارجية التي تم سدادها موزعة، بواقع ٣٦,٥ مليار دولار أقساط لديون مستحقة و ٨,١ مليار دولار فوائد، وأضاف التقرير إن تلك الديون تمثل ٣٦% من الناتج المحلي لمصر الذي بلغ ١٠٨ مليار دولار.

وأكد تقرير البنك المركزي بأن ٧٥,٨% من الدين الخارجي طويل الأجل بقيمة ٨٢,٤ مليار دولار وجعله على سنوات أطول لتقليل ضغط السداد على الدولة، فيما تبلغ نسبة الدين المتوسط الاجل ١٤% بقيمة ١٥,٢ مليار دولار، ويقتصر الدين القصير الاجل على نسبة ١٠,٢% من الدين العام بقيمة ١١,١ مليار دولار.

وأكد محافظ البنك المركزي طارق عامر على التزام مصر بتسديد ديونها الخارجية دون تأخير لزيادة ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري.

### ملاحظات:

١ - تعمل الحكومة المصرية على الوفاء بما عليها من ديون لتعزيز ثقة المؤسسات والمستثمرين الأجانب بالاقتصاد المصري، حيث تمكنت مصر من سداد جزءاً كبيراً من تلك الديون من خلال تدفقات النقد الأجنبي الواردة اليها والتي شهدت زيادات كبيرة أدت الى رفع الاحتياطي النقدي الى مستوى غير مسبوق بمبلغ ٤٥,٤ مليار دولار عزز من قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها الخارجية دون تأخير ، وأكدت وزارة المالية نجاح الحكومة في خفض الدين العام الحكومي الإجمالي على مدار ٣ سنوات متتالية مما يدل على جدية خطط الدولة لتقليص تلك الديون.

٢- تلتزم الحكومة المصرية باستكمال برنامجها للإصلاح الاقتصادي من خلال تنفيذ إجراءات الضبط المالي لخفض معدل الدين والوصول به الى مستوى أقل، بما يسهم في ترسيخ استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وزيادة ثقة المستثمرين بحيث تصل عوائد التنمية المستدامة الى كل افراد المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والمتوسطة.

٣- حظيت مصر بإشادة دولية في الفترة الأخيرة في مجال سدادها للديون التي تؤكد الجدارة الائتمانية الجيدة، حيث جاء تقرير مؤسسة (ستاندرد اند بورز) الدولية في تقييمها للديون السيادية لمصر بالإبقاء

على الدرجة B مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة، لمنح الاقتصاد المصري شهادة جديدة تفتح افقاً رحبة للاستثمارات الأجنبية خلال عام ٢٠٢٠.

٤ - شهد الدولار الأمريكي انخفاضاً كبيراً تجاه الجنيه المصري ويعود سبب التحسن في سعر صرف الجنيه المصري تجاه الدولار الأمريكي، إلى العديد من الأسباب أولها استمرارية التحسن في تدفقات النقد الأجنبي، كنتيجة مباشرة لتعافي القطاعات الاقتصادية الجاذبة للعملة الصعبة وعلى رأسها السياحة التي يتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل إيراداتها هذا العام ١٦ مليار دولار وإن تواصلت الزيادة في الأعوام التالية، وكذلك انخفاض المدفوعات بالنقد الأجنبي كنتيجة لانخفاض الواردات من المواد البترولية ومواد البناء وعدد كبير من السلع المهمة نتيجة لزيادة الإنتاج.

٥- زيادة الثقة لدى المؤسسات الدولية والمستثمرين في الاقتصاد المصري وذلك لاستتباب الحالة الأمنية وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما انعكس بشكل إيجابي على التصنيفات الائتمانية السيادية للدولة ونجاح جهودها في جذب الاستثمارات واستمرار الزيادة في تدفقات النقد الأجنبي.

### الرئيس المصري يوجه بتفعيل دور الصندوق السيادي وإزالة معوقات الاستثمار

وجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي وعدد من وزرائه، بتفعيل دور الصندوق السيادي المصري من خلال المشاركة مع القطاع الخاص وتوفير فرص استثمارية في أصول وقطاعات جديدة ومستحدثة لتكون عنصر جذب للاقتصاد وتوفير فرص استثمارية في أصول وقطاعات جديدة ومستحدثة لتكون عنصر جذب للاقتصاد، مع تذليل أي عقبات تعوق الاستثمار بما يضمن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة للاقتصاد المصري.

وأكد الرئيس على ضرورة مواصلة تحديث الإجراءات الضريبية والتوسع في استخدام النظم الالكترونية المتطورة لتحسين مناخ ممارسة الأعمال وضمان تحصيل إيرادات الدولة ومستحققاتها لصالح الاقتصاد القومي، بما يحقق مصالح المواطنين وزيادة قدرة الدولة على توفير وتحسين الخدمات العامة، كما تطرق الاجتماع الى تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر، حيث بينت وزيرة التخطيط هالة السعيد إن ما تحقق من معدلات نمو بالنتائج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي وصل الى ٥,٦% هو افضل معدل نمو تحقق منذ ١١ عام على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي.

### ملاحظات:

١- ان تفعيل دور الصندوق السيادي المصري من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير فرص استثمارية في أصول وقطاعات جديدة ومستحدثة مع تذليل العقبات التي تعوق الاستثمار يضمن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تعود بالنفع على الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وتطوير قدرات وكفاءات الأيدي العاملة خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والقطاعات التي تحقق مستويات مرتفعة من القيمة المضافة في ضوء التنافسية العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إضافة الى تحسين مستوى المعيشة.

٢- استطاعت مصر تحقيق نمو قطاعي من خلال إبرام حزمة من الاتفاقيات من مختلف الصناديق السيادية وصناديق الاستثمار المباشر وإنشاء صناديق فرعية متخصصة في قطاعات مختلفة تشمل الطاقة

والسياحة، وكذلك تطوير الأصول وتأسيس كيانات قادرة على جذب الاستثمارات من داخل مصر وخارجها.

- ٣- كشف تقرير حكومي يستند الى بيانات وزارتي التجارة والصناعة والاستثمار والتعاون الدولي المصريتين زيادة التدفقات الرأسمالية الاستثمارية غير البترولية الى مصر خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي بمبلغ ٢ مليار و ١٥٠ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠% عن الفترة ذاتها من عام ٢٠١٨، حيث تصدر القطاع الصناعي قيمة القطاعات الواردة لها تلك التدفقات بنسبة ٤٠% يليه قطاع الخدمات.
- ٤- أنجزت الحكومة المصرية جزءاً كبيراً من خططها للإصلاح الاقتصادي التي وضعتها في عام ٢٠١٦ والتي استندت على عدد من المحاور أهمها اصلاح الخلل في الموازنة العامة للدولة وترشيد الدعم وإعادة بناء البنية التحتية وتحسين إجراءات الاستثمار ووضع سياسات جديدة لإدارة القطاع المصرفي وتوفير الطاقة وحماية صغار المستثمرين، كل هذه الأمور جعلت مصر تحقق تقدماً جديداً على مستوى التصنيفات الدولية حيث اظهر تقرير ممارسة الاعمال ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي تقدم مصر ب ٦ مراكز في تصنيف هذا العام لتحتل المرتبة ١١٤ من بين ١٩٠ دولة مقابل المركز ١٢٠ بتقرير ممارسة الاعمال ٢٠١٩، حيث تعد مصر من ضمن اكثر ٢٥ دولة عالمياً تنفيذاً للإصلاحات الاقتصادية وفق التقرير أعلاه.

## إيران

تناولت وسائل الاعلام الإيرانية أهم تطورات الملف الاقتصادي في إيران، وكما يلي:

- أقر البرلمان الإيراني بمشروع قانون النقد والمال، الذي ينص على استبدال عملة الريال السارية حالياً بالتومان وتنص المادة الأولى لمشروع القانون الذي صوت عليه المجلس على إن العملة الرسمية لإيران هي التومان الذي يعادل ١٠٠٠٠٠ ريال.
- أعلن مدير التوزيع في شركة الغاز الوطنية الإيرانية مهدي جمشيددي دانا، إن صادرات إيران من الغاز الى العراق تبلغ ٣٢ مليون متر مكعب يومياً، وصادرات الغاز من إيران الى تركيا مازالت متوقفة، لأنه لم يتم تصليح ذلك الجزء من أنبوب خط تصدير الغاز الإيراني الى تركيا داخل الأراضي التركية.
- دعا محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي، صندوق النقد الدولي الى منح القرض الذي طلبته إيران عبر قناة (اينستكس) للتبادل المالي، ولفت عبد الناصر همتي الى وضع أسم البنك المركزي الإيراني في قائمة الحظر في عام ٢٠١٩، الامر الذي يمنع إيران من الوصول الى مواردها المالية في الخارج، وهي أكثر بكثير من العجز في الميزانية بحجم ١٠ مليار يورو التي تحتاجها إيران. ونصت المادة الخامسة من القانون على إن اللائحة التنفيذية للقانون ستصاغ عبر البنك المركزي الإيراني ويصوت عليه من قبل مجلس الوزراء خلال فترة ٣ أشهر من إعلان السريان.
- أوعز رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسن روحاني الى وزير النفط بيجن زنگنه، بتسريع عملية تطوير البرامج والسياسات لزيادة انتاج المنتجات البترولية وتقليل بيع النفط الخام. مؤكداً انه تم تنفيذ وتطوير هذه البرامج دون الاعتماد على ميزانية الدولة لعائدات النفط والتي تم تجربتها لأول مرة في تاريخ إيران، حيث وفرت هذه التجربة فرصة عظيمة لإبعاد إيران قدر الإمكان عن مبيعات النفط الخام. مشيراً الى الإضرابات والتقلبات الشديدة التي يشهدها سوق النفط العالمي وانخفاض

سعره قائلاً: إن تسريع خط الوزارة لزيادة انتاج المشتقات النفطية والحد من بيع المواد الخام يمكن أن يقلل أيضاً من الضرر لتقلبات السوق العالمية وانخفاض أسعار النفط. ووصف روحاني هذا العام بأنه عام الإعداد والاستفادة من مشاريع التنمية والبنية التحتية الكبرى في إيران. وطلب من وزير النفط التخطيط بطريقة يتم فيها الاستفادة من المشاريع النفطية الرئيسية وجدولتها في الوقت المحدد من العام.

### الملف الاقتصادي الإيراني

- أكد وزير الاقتصاد الإيراني، فرهاد دجيسند، بأن ارتفاع سعر العملة الأجنبية لا علاقة له باجتماع FATF (مجموعة العمل المالي الدولية) الذي عقد في ١٩ شباط ٢٠٢٠. يذكر إن مجموعة العمل المالي الدولية تمدد كل عدة أشهر تعليق إيران من القائمة السوداء. وفي سياق آخر قال " إن حجم التجارة الخارجية الإيرانية بلغ ٧٩ مليار دولار خلال الأشهر الأخيرة".
- كما أوضح ان حجم الصادرات خلال هذه الفترة شهد نمواً جيداً مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، في حين اقتصر الاستيراد على السلع الأساسية والمواد الأولية التي تحتاجها المصانع.
- أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي، عن توفير ٥,٣٥ مليار دولار من النقد الأجنبي لتغطية واردات السلع الأساسية رغم سياسة الضغوط القصوى التي تمارسها أمريكا ضد إيران، موضحاً إن البنك المركزي تمكن من توفير هذا المبلغ لتوريد السلع الأساسية منذ ٢١ آذار ٢٠١٩ رغم مجموعة الإجراءات الهادفة لتقييد الحركة التجارية والتحويلات المالية. وأشار الى إنه تم استيراد بنحو ١٤ مليار دولار أدوية طبية وأعلاف، وبين همتي بأنه قد تدفقت نحو ٢٢ مليار دولار سيولة أجنبية مصدرها الصادرات، على العجلة الاقتصادية في غضون ١١ شهراً الماضية، مؤكداً انه وبقيادة البنك المركزي وبمساعدة المصدرين ووزارة النفط، تم توفير احتياجات إيران على نحو كامل وإن هذه العملية ستتواصل.

### الأردن

#### عجز الموازنة سيصل الى ١,٥ مليار دينار أردني

أكد النائب الأردني موسى الوحش أن ارقام الموازنة في الإيرادات العامة لن تتحقق، وأن العجز سيصل لنحو مليار ونصف دينار أردني.

واعتبر أن الحكومة خصصت مبلغ ٨ ملايين دينار أردني لغايات استملاك أراضي لأنبوب الغاز (الإسرائيلي)، رغم شطبها من اللجنة المالية النيابية، مطالباً بضرورة الفصل بالقضايا الخاصة بالفساد لدى هيئة النزاهة حتى لا تضعف ثقة المواطن بجدية الحكومة في محاربة الفساد.

وأشار خلال مناقشات الموازنة الى إن الحكومة لم تتعظ من أخطاء الماضي في سوء التقديرات الاقتصادية، مشيراً لغياب برنامج حقيقي للإصلاح الاقتصادي والسياسي معتبراً أن الحكومة فشلت في ملف الإيرادات العامة حيث تحقق ٧٦ مليون فقط للعام ٢٠١٨.

وأضاف النائب إنه كان يجب الا تقل زيادة الرواتب عن ٥٠ دينار حتى يلمس أثرها على تحسين المعيشة وعلى حركة الإجراءات، وأضاف إنه يشعر بأن هناك سياسة حكومية لإفشال تجربة اللامركزية وعدم الاستفادة من مخصصات مجالسها التي لاتصل نسبة الصرف فيها الى ٥٠% منه فقط.

وأبدى النائب الأردني جملة من المقترحات لتحسين الوضع الاقتصادي، وكما في الآتي:

- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتعزيز إجراءات مكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
- تقليل الفجوة الكبيرة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة والاعتماد بشكل أكبر على الضرائب المباشرة بحيث يتم تغيير الهيكل الضريبي بشكل تدريجي ليتمتع بكفاءة اقتصادية أكبر.
- المراجعة المستمرة للمنظومة الضريبية والحد من التثسوهات الضريبية والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة بشكل مستمر.
- تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وخاصة غير الضريبية، بسبب الأثر الضريبي الانكماشى على الاقتصاد ولتجنب زيادة العبء الضريبي بشكل أكبر.
- التركيز على توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم على المدى الطويل في تزويد الاقتصاد بالعوائد والموارد المالية لتمويل النفقات الحكومية وتقليل الاعتماد الكبير على الدين الداخلى والخارجي.
- دمج المؤسسات والهيئات المبني على دراسة دقيقة.
- إيجاد حلول جذرية لتراكم مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه كوسيلة للتخفيف من عجز الموازنة، نتيجة ارتفاع التكاليف.
- دعم مشاريع الصخر الزيتي بهدف تنويع مصادر الطاقة، والتخفيف من تكلفة الطاقة المرتفعة.
- تشجيع استخدام الطاقة البديلة، وخاصة الشمسية في توليد الكهرباء ضمن القطاع الصناعي ليصبح منافساً.
- ضبط الإنفاق عن طريق التخفيف من حجم النفقات غير المبررة، والذي سيؤثر سلباً على الأداء الحكومي ويساهم بنفس الوقت في تخفيف العجز بالموازنة.
- العمل على تبني وتطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وطني، قائم على اتباع سياسة تقشفية تهدف الى ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيه الموارد المالية المتاحة بشكل كفوء وفعال لدعم القطاعات الأكثر مساهمة بالنمو.
- التركيز على توجيه المساعدات الخارجية باتجاه المشاريع الإنتاجية والاستثمارية طويلة الاجل، لتساهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
- تعزيز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- العمل على تعزيز الاستثمار المؤسسي، من خلال إنشاء صناديق استثمارية مشتركة.
- وجود حياة حزبية قوية وفعالة تعتبر أداة رقابية هامة على الأداء الحكومي وهذا يتطلب قانون انتخاب جاد ليفي بالغرض.



## اوكرانيا

### أوكرانيا تخفض سعر الفائدة الرئيسي بعد التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي

أعلن البنك المركزي في أوكرانيا خفض سعر الفائدة الرئيسي في البلاد مؤخراً، في ظل تراجع معدلات التضخم والتوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن الحصول على مساعدات اجنبية تصل قيمتها الى عدة مليارات من الدولارات.

- خفض البنك المركزي الأوكراني مؤخراً سعر الفائدة من ١٥,٥% الى ١٣,٥% في أدنى معدل لسعر الفائدة خلال أكثر من عامين. وكان الاتفاق المبدئي الذي ابرمته أوكرانيا مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد بقيمة ٥,٥ مليار دولار قد عزز من الفرص للاستمرار في خفض أعلى فائدة قياسي في أوروبا.
- أوردت وكالة بلومبرغ للأخبار بيان للبنك المركزي الأوكراني جاء فيه "إن التوصل الى اتفاق بشأن برنامج تعاون جديد مع صندوق النقد الدولي يمثل علامة فارقة مهمة من أجل إحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على الاستقرار المالي وثبات وتيرة النمو الاقتصادي". وأضاف البيان إن " خبراء البنك المركزي الأوكراني يعتقدون ان خفض سعر الفائدة، ربما لن يحول دون الحفاظ على معدل التضخم بالقرب من النسبة المستهدفة التي تبلغ ٥%، مع دفع النمو الاقتصادي في الوقت نفسه".

## إندونيسيا

### مهرجان الاقتصاد الإسلامي الإندونيسي السادس

افتتح نائب الرئيس الإندونيسي الشيخ معروف أمين ( مهرجان الاقتصاد الإسلامي الإندونيسي السادس) بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٣ ، تحت شعار ( الاقتصاد الشرعي – الإسلامي من أجل نمو أقوى ومستدام ) ، بحضور كل من محافظ البنك المركزي الإندونيسي (بيري وارجيو) والرئيس التنفيذي لمؤسسة ضمان الودائع ( فوزي احسان ) ورئيس مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع ( حليم عالمشاه ) ورئيس مصرف الدول الإندونيسي (BNI ) ( انغر وجاهيو) ، رئيس مجلس مراقبة المصارف في سلطة الخدمات المالية (هيرو كريستيانا ) ورئيس مصرف المعاملات الإسلامي، إضافة الى السادة السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الإسلامية العاملة في اندونيسيا ، وممثل السفارة القائم بالأعمال المؤقت والسكرتير اول مهدي محمد خليل.

وثناء كلمته وصف نائب الرئيس الاندونيسي هذا المهرجان بأنه من بين أهم المهرجانات الدولية التي يقيمها البنك المركزي، بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمالية الإسلامية، وهيئة إدارة أموال الحجيج إضافة الى وزارة الخارجية الاندونيسية، وهو بمثابة مرحلة جديدة من أجل تطوير القطاع الاقتصادي المالي الإسلامي على الصعيد الوطني والعالمي، ويعد أحد أوجه تنفيذ الخطة الوطنية للاقتصاد الإسلامي للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤) والهادفة الى التصدي الى التحديات الناشئة عن تطور وتنمية الاقتصاد الشرعي ولاسيما فيما يتعلق

بالصناعات الحلال والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ويتطلب ذلك تعزيز التزام وتأزر السلطات والمؤسسات الحكومية من أجل اصدار مجموعة من المبادرات.

وذكر محافظ البنك المركزي في الكلمة التي القاها في الافتتاح إن المهرجان يعد أداة لأصحاب المصالح لعقد الصفقات المالية، وأن التحول الرقمي يمكن ان يؤدي الى تسريع التمويل الاقتصادي الإسلامي، من القرى الصغيرة عن طريق ضغط زر واحد على الهاتف المحمول، وإن التحول الرقمي يدفع النمو المصرفي والمالي المتوافق مع الشريعة، ويعد جزء من آراء المجتمع الاقتصادي الإسلامي، وتسهيل التعاملات المصرفية في معظم المناطق الريفية وخاصة المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وإن تحقيق ذلك يتطلب وجوب تحويل جميع الخدمات المصرفية الى خدمات رقمية، وضرورة ارتباط جميع التمويلات الإسلامية بالمعايير المقياسية الاندونيسية.

كما أضاف إن البنك المركزي سيعمل على تطوير معايير الامن والمعايير التنظيمية لتطوير التحويلات الرقمية والتمويل الإسلامي، وان قيمة الاقتصاد الرقمي الاندونيسي بنهاية العام ٢٠١٩ سيبلغ ٤٠ مليار دولار امريكي، وفي عام ٢٠٢٥ من المتوقع أن يصل الى ١٠٠ مليار دولار امريكي، ويأمل أن تصبح اندونيسيا مركزاً مالياً عالمياً على الصعيد الدولي.

#### ملاحظات:

١- يعد المهرجان أكبر حدث على صعيد الاقتصاد الإسلامي في اندونيسيا وبمثابة المحفز لتكامل الأنشطة في قطاع الاقتصاد الإسلامي، وتم اطلاقه في عام ٢٠١٤ في سوربايا - جاوة الشرقية، ويعد المهرجان حقبة جديدة لأنه يركز على تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي على الصعيد المحلي بما في ذلك الترويج له والترويج للتعليم في هذا المجال من أجل زيادة اطلاع المجتمع الاندونيسي على ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي.

٢- يهدف المهرجان الى جعل اندونيسيا مركزاً مالياً متميزاً للاقتصاد الإسلامي.

#### فنزويلا

نشرت صحيفة ( اولتيماس نوئيسياس) في أكتوبر ٢٠١٩ الفنزويلية تقريراً اقتصادياً عن أسباب تدهور الناتج المحلي الإجمالي وتداعياته في فنزويلا وجاء في التقرير:

منذ شن الحرب الاقتصادية ضد فنزويلا حكومة وشعباً في عام ٢٠١٢ وحتى ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠١٨، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبه ٤٨,٩% ، وفي عام ٢٠١٨ تقلص الى نصف ما كان عليه في ٢٠١٢ ومن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي هناك ١١% يأتي من انتاج النفط ، والباقي غير نفطي.

وما بين عام ٢٠١٢ و ٢٠١٨ انكمش النشاط النفطي بنسبه ٤٤,٥% فيما انخفض النشاط بنسبه ٤٤,٥% فيما انخفض النشاط غير النفطي ٤٧,٢%. ومن بين الأنشطة غير النفطية هناك قطاع البناء والاعمار الذي سجل أكبر تراجعاً حيث بلغ ٩٠,٧%، تليه الأنشطة التجارية بنسبه ٧٥,٦%، وقطاع (المانوفاتورا) (الصناعات الخفيفة) بنسبه ٧١,٧%، وقطاع المالية والتأمين بنسبه ٦٩,٥% ، وقطاع النقل بنسبه ٦٢,٦% وقطاع العقارات بنسبه ٣٣,٧% ، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبه ٢٥,١% ، وخدمات الحكومة المالية بنسبه ٨,٧%. أما الأنشطة المتعلقة بالاتصالات فقد ارتفعت بنسبه ٤,٦%.

وفي خضم هذا الركود الاقتصادي الذي تشهده البلاد وحسب معلومات حديثة صادرة عن مصرف فنزويلا المركزي فإنه ما بين الفترة الزمنية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ انخفض الطلب العام الداخلي للسلع والخدمات بنسبة ٦٩,١%، منها ٥٠,٢% يتعلق بالاستهلاك النهائي في القطاع الخاص، و٢٧,٦% يعود الى الاستهلاك النهائي الحكومي. وفيما يتعلق بالاستثمار الذي يشكل جزءاً من الطلب العام الداخلي للاقتصاد فقد تراجع بنسبة ٨٩%، وبجانب الركود فقد أخذت الأسعار في تصاعد حيث ارتفعت ما بين يناير ٢٠١٢ وسبتمبر ٢٠١٩ بنسبة ١,٩٩٠,٢١٣%، ومنذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٨ كان الارتفاع بنسبة ٢٠,٧%، وكانت نسبة الارتفاع في هذه الأعوام بهذا الشكل وعلى التوالي: ٥٦,١٩%، ٦٨,٥٤%، ١٨٠,٨٧%، ٢٧٤,٣٥%، ٨٦٢,٦٣%، ١٣٠,٠٦٠,٢٤% . ويلاحظ هنا إن فنزويلا تمر في ركود وتضخم جامح.

هذا ومنذ عام ٢٠١٢ لم يكن تراجع الصادرات النفطية السبب الوحيد في تراجع الناتج المحلي الإجمالي، فمنذ ذلك الحين وحتى الان هناك نسبة ٦٠% تعود الى مبيعات النفط وتراجعها، أما الباقي (٤٠%) فيعود الى تراجع العرض بسبب الهجوم على العملة المحلية.

**هناك سببان اساسيان وراء انكماش الناتج المحلي الإجمالي في فنزويلا منذ عام ٢٠١٢:**

**السبب الأول** يكمن في تراجع الصادرات النفطية التي كانت تبلغ في عام ٢٠١٢ حوالي ٩٥,٥٦٩ مليون دولار، وكان سعر برميل النفط يبلغ ١٠٣,٤٦ دولار، وكانت فنزويلا تنتج حوالي ٢,٧ مليون برميل يومياً. أما صادرات النفط في عام ٢٠١٨ فقد بلغت ٢٩,٨١٠ مليون دولار، وهذا يعني انخفاضاً بنسبة ٦٨,١%، ويعود هذا الى تراجع الأسعار من ١٠٣,٤٦ دولار الى ٥٧,٤٢ دولار من جهة، ومن جهة أخرى الى خفض حجم النفط المصدر حيث تراجع الى ١,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٨ في حين كان بواقع ٢,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢.

**السبب الثاني** يكمن في سقوط العملة المحلية أثر الهجوم عليها بأسلحة الحرب الاقتصادية، فمنذ عام ٢٠١٢ وحتى الان هناك جهات تناهض النظام السياسي الفنزويلي حيث قامت بالتلاعب في قيمة عملة البوليفر مما أدى الى انخفاض في قيمتها بنسبة ٣٠ ألف مليون في المئة مقابل عملة الدولار، والمثال على ذلك هو ان الدولار كان يعادل ٨,١٩ بوليفر في عام ٢٠١٢، أما الآن فهو يعادل ٢,٢٢٠٥٩٤,٠٠٠ بوليفر السابق، علماً بأنه كان قد تم شطب ٨ أصفار لهذه العملة مقارنة بالعملة الحالية.

ويلاحظ انه كلما ترتفع قيمة الدولار الموازي (السوق السوداء) تنخفض قيمة الشراء للعملة المحلية ومن ثم ترتفع أسعار السلع والمنتجات ويتراجع الإنتاج في السوق.

## المجر

### **خلاف حول الإسكان في المجر**

انتقد رئيس البنك الوطني المجري جيورجي ماتولسي سياسة الإسكان الحكومية التي بدأت في عام ٢٠١٤ واعتبرها سياسة أحادية الجانب تعتمد على الطلب، وغير مستدامة وفاشلة، وأشار الى إن تدابير سياسة الأسرة حسنة النية لكنها أدت الى تسارع تضخم سوق الإسكان وخاصة في بودابست التي أصبحت سادس أعلى عاصمة في أوروبا من حيث الدخل والإيجارات، إضافة الى ان ٨٠% من السكان يمتلكون سكن، في حين إن في فيينا لا تتجاوز النسبة ٢٢%، معتبراً ذلك تشويه كبير للقدرة التنافسية الدولية.

من جانب آخر سارع وزير المالية (ميهاالي فارغا)، للدفاع عن هدف الحكومة بتوفير السكن لجميع الأسر، وإنها تسيير على الطريق الصحيح، إذ تهدف الحكومة المجرية الى دعم التنمية المستدامة لصناعة البناء والتشييد على أساس التكنولوجيا الحديثة، من أجل توفير السكن المناسب لمواطنيها.

ويرى بعض الخبراء انه في ظل عدم وجود مفهوم شامل وسياسي طويل الأجل للإسكان والسياسة الاجتماعية فإن الامر يعود الى حد كبير الى تحقيق مكاسب سياسية واستمالة طبقة متوسطة.

وقد حذر البنك الوطني المجري في العام الماضي من ارتفاع سوق العقارات في العاصمة، ورحب بتأثير خفض الطلب على أسعار الفائدة والمحافظة عليها منخفضة، ما دفع البنوك للحصول على قروض عقارية رخيصة مناسبة للمستهلكين، لذلك فإن الهنغاريين أقل مديونية من المتوسط الأوروبي.

## صندوق النقد العربي

**صندوق النقد العربي ومعهد الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية ينظمون حلقة نقاشية "عن بعد" رفيعة المستوى حول استجابة البنوك المركزية والسلطات الاشرافية للتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد**

نظم صندوق النقد العربي ومعهد الاستقرار المالي "FSI" التابع لبنك التسويات الدولية ولجنة "بازل" للرقابة المصرفية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧ حلقة نقاشية عن بعد حول استجابة البنوك المركزية والسلطات الاشرافية للتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد بمشاركة عدد من كبار المسؤولين من محافظين ونواب محافظين ومدراء إدارات الرقابة المصرفية والاستقرار المالي، يمثلون المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية، شارك في الجلسة النقاشية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، و"بابلو هيرنانديز" محافظ بنك إسبانيا رئيس لجنة "بازل" للرقابة المصرفية، وفرناندو ريستوي رئيس معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، وكارولين روجرز السكرتير العام للجنة بازل للرقابة المصرفية.

وتضمنت المناقشات عددا من الموضوعات الهامة وهي استجابة لجنة "بازل" للرقابة المصرفية لتداعيات فيروس كورونا المستجد، ومدى نجاح أدوات السياسة النقدية والسياسات الاحترازية للتخفيف من تداعيات الفيروس، ودور البنوك المركزية والسلطات الاشرافية في تشجيع البنوك في دعم الاقتصاد مع المحافظة على الاستقرار المالي، إلى جانب التعرف على دور الحكومات في دعم الإقراض للشركات وبشكل خاص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكيف يمكن التيقن من الاستدامة المالية للشركات، وأثر الحوافز المقدمة.

**- فيما يخص استجابة لجنة بازل للرقابة المصرفية لتداعيات فيروس كورونا Covid-19، نود بيان الآتي.:**

وضعت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، تدابير إضافية للتخفيف من أثر فيروس كورونا في النظام المصرفي العالمي، وهو ثاني تعديل تأخذه اللجنة التابعة لبنك التسويات الدولية منذ ٣٠ آذار الماضي، وتهدف التدابير الجديدة الى:

**- تقديم المصارف قروضا للاقتصاد الحقيقي** من خلال ضمان استمرار الجهاز المصرفي في إقراض الأسر وقطاع الاعمال والتخفيف من الآثار السلبية للفيروس في الاقتصاد، كما ينبغي للمصارف والمشرفين أن يظلوا يقظين في ضوء الطبيعة السريعة التطور لوباء كورونا، من خلال التقييم المبكر للمخاطر لضمان أن

يظل النظام المصرفي العالمي قادراً على الصمود مالياً وتشغيلياً، فضلاً عن توفر القدرة التشغيلية للبنوك المركزية والهيئات الإشرافية والمصارف للاستجابة لأولويات الاستقرار المالي في وقت قصير.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون مدعومة بالمبادئ الرئيسية التي تتضمن:

- **تقاسم المعلومات، التعاون بين الأعضاء والمحافل الدولية، والالتزام ببرامج التوعية لغير الأعضاء،** من خلال تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاوله العمل عن بُعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين. وبينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية. وبما إن الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي، وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي والمحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته. وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي" و " لجنة بازل للرقابة المصرفية" على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

### - احتياطات رأس المال والسيولة

**فيما يخص رأس المال والسيولة حسب ما حدد في بازل (٣):**

يتطلب إطار بازل (٣) من البنوك الاحتفاظ باحتياطي من الأصول السائلة عالية الجودة يساعد هذا الاحتياطي المؤقت البنوك على امتصاص الصدمات المتعلقة بالسيولة والحفاظ على تدفق الإقراض إلى الاقتصاد الحقيقي. وترى اللجنة إن التخفيض المحسوب لاحتياطات بازل (٣) للبنوك كما هو متوقع ومناسب في فترة الضغط الحالية سيوفر المشرفون للمصارف الوقت الكافي لاستعادة الاحتياطات المؤقتة مع مراعاة الظروف الاقتصادية وظروف السوق.

ينبغي للمصارف أن تستخدم الموارد الرأسمالية لدعم الاقتصاد الحقيقي واستيعاب الخسائر، بالتنسيق مع "مجلس الاستقرار المالي"، وهو إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى في الإصلاح.

**ترتكز اتفاقية بازل (٣) على إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل (٤,٥%) على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ (٢%) وفق اتفاقية بازل ٢ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل (٢,٥%) من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة (٧%) وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن (٧%) يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين (صفر و ٢,٥%) من رأس المال الأساسي (حقوق لمساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.**

## **- المعالجات الاحترازية لتدابير دعم استثنائية للتخفيف من تأثير covid-19**

اتخذت العديد من الحكومات عدة تدابير دعم استثنائية للتخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا، بما في ذلك حزمة من برامج الضمانات الحكومية للقروض المصرفية للتخفيف من الأثرين المالي والاقتصادي للجائحة، وعلاوة على ذلك، فقد طلب العديد من الدول من مصارفها وفقاً فورياً للحصول من العملاء، ونشرت لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف "توضيحات تقنية" لضمان أن تعكس المصارف أثر هذه التدابير في الحد من المخاطر عند حساب احتياجاتها من رأس المال التنظيمي، تتعلق وثيقة التوجيهات التقنية بالتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الحكومات والمصارف للتخفيف من أثر وباء كورونا، وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وكررت اللجنة تأكيد أهمية الأطر المحاسبية المتوقعة للخسائر الائتمانية كمقياس استشرافي للخسائر الائتمانية، وتتوقع أن تواصل المصارف تطبيق الأطر ذات الصلة لأغراض المحاسبة. ولاحظت اللجنة أن أطر توقعات الخسائر الائتمانية ليست مصممة بحيث تطبق على نحو آلي تلقائي، مؤكدة أنه ينبغي للمصارف أن تستخدم المرونة الكامنة في هذه الأطر لمراعاة الأثر المخفف لتدابير الدعم الاستثنائية المتصلة بوباء كورونا.

إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعديل ترتيباتها الانتقالية للخسائر الائتمانية المتوقعة في إطار النظام المحاسبي (ELC) لإضافة ما يصل (١٠٠%) إلى رأس المال في ٢٠٢٠-٢٠٢١ والعودة تدريجياً إلى رأس المال الأصلي بعد ثلاث سنوات، وتعديل فني على المعالجة الاحترازية لتأمين القروض المتعثرة توفر التعديلات مرونة أكبر في تقرير إذا ما كان ينبغي التدرج في أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على رأس المال التنظيمي.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي والحاسم لهذه الإجراءات، فإنها يمكن أن تؤدي إلى التسبب بأزمة ائتمان، حيث إن ارتفاع حالات التخلف عن السداد قد يجعل من الصعب على المصارف تقديم مزيد من الائتمان، وبالتالي تسريع حالات الإفلاس، مما يؤدي إلى المزيد من التخلف عن السداد.

وهنا يأتي دور السياسة النقدية التي يمكن أن تساعد في التخفيف من أثر انكماش السيولة في السوق، حيث إن حجم التحدي الكبير يجعل من الصعب على السياسة المالية حل المشكلة بمفردها، فإذا ازداد الانفاق الحكومي بدون قيود قد يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة التمويل بشكل كبير، الأمر الذي قد يسبب نشوء أزمة كبيرة في خدمة الدين العام في المستقبل.

**كما تم التأكيد على إجراءات زيادة القدرة التشغيلية للجهاز المصرفي عن طريق تنفيذ معايير بازل (٣) بالكامل وبشكل مستمر بناءً على جدول زمني محدد.**

- كما تم التطرق في الحلقة النقاشية إلى السياسات متوسطة الأجل والطرق الإشرافية في إدارة الاحتياطات المؤقتة في التمويل وكيفية توزيع المخاطر بين وظائف الجهاز المصرفي، والاعتماد على الائتمنة والرقمنة عن بعد لضمان الاستمرارية في الأعمال، والاعتماد بعين الاعتبار المخاطر على المدى البعيد في حال عدم إيجاد لقاح وما هي تبعاته على النظام المالي القائم، بل والذهاب إلى المخاطر ما بعد كوفيد ١٩.

والجدير بالذكر، ان اللجنة والمنظمة الدولية المسؤولة عن لجان الأوراق المالية اتفقت على تأجيل مرحلتي التنفيذ النهائيين لإطار متطلبات هامش خسائر الاعتمادات لمدة عام واحد من (١) أيلول عام ٢٠٢١ إلى

الشهر ذاته من عام ٢٠٢٢. وقررت اللجنة أيضا تأجيل تنفيذ الإطار المنقح للمجموعة المالية لمدة عام واحد، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، وستوفر هذه التعديلات قدرة تشغيلية إضافية للمصارف والمشرفين في المرحلة الراهنة.

كما أعلنت لجنة بازل، وهي الهيئة المسؤولة عن وضع القواعد المصرفية الدولية، أن بدء دخول متطلبات رأس المال الجديدة حيز التنفيذ، المقرر أصلا لعام ٢٠٢٢، سيتم تأجيله لمدة عام واحد بسبب الأزمة الصحية العالمية التي فرضها فيروس كورونا ، وتم تأجيل موعد تنفيذ الاتفاق الدولي المتعلق (بنسبة السيولة وصافي التمويل المستقر) الذي توصلت إليه اللجنة في نهاية كانون الأول ٢٠١٧ إلى ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، وتم أيضا تمديد الموعد النهائي الممنوح للمصارف للامتثال للقواعد الجديدة لمدة عام واحد، إلى ١ كانون الثاني ٢٠٢٨ بدلا من عام ٢٠٢٧.